مقتل 11 مدنياً في المدينة في ظل استمرار القصف التركي

أنقرة : أردوغان قصد تطويق عفرين وليس السيطرة عليها

دبابات تركية في عفرين

مدنيون هاربون من القتال في عفرين

- وزير الخارجية الفرنسي : لا شيء يبرر توغل الجيش التركي في عفرين السورية
- الأمم المتحدة : انقطاع إمدادات المياه عن المدينة السورية منذ أسبوع
- إجلاء مقاتلين في «تحرير الشام» من حي القدم بدمشق
- النظام يدفع بمقاتليه وميليشيات إيرانية تحسباً لمعركة درعا
- مقتل قائدين من «فيلق الرحمن» في غارة روسية على الغوطة

عواصم – «وكالات» : أفاد مصدر في الرئاسة التركية ابن الرئيس رجب طيب أردوغان يأمل في التوصل إلى «تطويق كامل» لعفرين السورية بحلول مساء الأربعاء، بعد تصريحات لأردوغان قال فيها إنه يأمل بسقوط المدينة.

وقال المصدر الرئاسي إن أردوغان الذي قال في وقت سابق أمس الأربعاء: «أمل بإذن الله أن تسقط عفرين بالكامل بحلول هذا المساء»، إنما أراد القول أنه يأمل «التطويق الكامل للمدينة بحلول هذا المساء».

من جهة أخرى ذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان مساء أمس الثلاثاء، أن 11 مدنيا سوريا قتلوا في مدينة عفرين شمالي سوريا، مع استمرار القصف التركي هناك.

وأضاف المرصد في بيان أن «الطائرات الحربية قصفت مناطق في الطريق الواصل بين جنديرس ومدينة عفرين، ما تسبب بأضرار مادية ومقتل مواطنين اثنين».

وتابع أن «9 مواطنين آخرين قتلوا» دون كشف ملابسات مقتلهم.

وأشار المرصد إلى أنه بذلك يرتفع عدد «الشهداء المدنيين» إلى 215 بينهم 32 طفلاً و26 امرأة، من الأكراد والعرب والأرمن، ممن قضوا في القصف الجوي والمدفعي والصاروخي التركي، وفي إعدامات طالت عدة مواطنين في عفرين، منذ 20 يناير الماضي.

ومن جهتها أعلنت رئاسة الأركان التركية، أمس الثلاثاء، مقتل جندي تركي آخر في عملية «غصن الزيتون» ضد عفرين.

وقالت رئاسة الأركان في بيان نقلته وكالة الأنباء التركية الرسمية، إن الجندي قتل «في العمليات الجارية ضد الإرهابيين في عفرين».

يُذكر أن الجيش التركي أطلق في يناير الماضي عمليته ضد منطقة عفرين.

وتقول تركيا إن العملية تهدف إلى إقامة منطقة آمنة بعمق 30 كيلومترا في شمال سوريا.

كما قتل 10 مقاتلين موالين لدمشق أمس الأربعاء في غارات تركية على حاجزهم على الطريق الوحيد من عفرين في اتجاه مناطق سيطرة قوات النظام، وفق ما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وقال مصدر في القوات الشعبية السورية إن «10 عناصر من القوات الشعبية قتلوا، وأصيب 5 آخرون في قصف مدفعي تركي لقرية كيمار غرب بلدة الزيارة التي يسيطر عليها الجيش السوري».

وأكد المصدر أن مهمة النقطة التابعة للوحدات الشعبية ليست مهمة قتالية، وإنما تنظيم خروج النازحين قبل وصولهم إلى معبر الزيارة الذي يربط مدينة حلب مع منطقة عفرين.

ومن جانبه، قال قائد عسكري في فرقة الحمزة التابعة للجيش السوري الحر إن «القصف استهدف نقطة مشتركة وتعرف بحاجز الحرش يقع شمال غرب بلدة نبل بريف حلب، بقرب كيمار والذي يتواجد عليه عناصر للوحدات الكردية والقوات الشعبية من نبل والزهراء ما أدى لمقتل 10 عناصر وجرح آخرين».

من جانب آخر قال وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان الثلاثاء، إن مخاوف تركيا «المشروعة» بشأن أمن حدودها لا تبرر «على الإطلاق» العملية الجارية في منطقة عفرين السورية.

وأضاف أمام الجمعية الوطنية الفرنسية «إذا كان القلق حيال الحدود شرعيا بالنسبة لتركيا فإن هذا لا يبرر على الإطلاق توغل القوات التركية في عمق منطقة عفرين».

وتابع الوزير الفرنسي: «هذا لا يبرر بأي حال عمليات عسكرية تعرض مدنيين للخطر» واصفاً الوضع بأنه «حرج».

وحاصر الجيش التركي الثلاثاء مدينة عفرين مدعوما بمجموعات مسلحة سورية حليفة وذلك بغرض طرد وحدات حماية الشعب الكردية المدعومة من واشنطن والتي تعتبرها أنقرة «إرهابية».

وكانت قوات سوريا الديموقراطية وهي تحالف مسلحين عرب وأكراد مدعوم من التحالف الدولي ضد الإرهابيين بقيادة واشنطن، استعادت من المسلحين الإرهابيين قسماً من الأراضي التي سيطروا عليها في سوريا وبينها بالخصوص معقلهم السابق مدينة الرقة.

وأكد الوزير الفرنسي «أن مكافحة داعش هي السبب الأول لانخراطنا العسكري في الشرق. إنها أولية أمن قومي ونخشى أن يؤدي تحرك تركيا (في عفرين) إلى إضعاف الضغط على الأدوات المتبقية لداعش في سوريا».

وكانت وزارة الدفاع الأمريكية أقرت في بداية مارس أن مغادرة قسم من مقاتلي قوات سوريا الديموقراطية باتجاه عفرين، أدى إلى «توقف عملائي» في الحرب على التنظيم الإرهابي.

وأضاف الوزير الفرنسي «لدينا علاقة قديمة جداً مع الأكراد ونحن نعترف بالدور الأساسي الذي قاموا به في استعادة الرقة».

ويثير تقدم المليشيات المدعومة من تركيا في منطقة عفرين السورية مخاوف من حدوث مأساة انسانية جديدة.

من جهة أخرى قال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إن «إمدادات المياه مقطوعة عن مدينة عفرين السورية منذ أسبوع، بعد تغير السيطرة على سد رئيسي».

وأضاف أن «القتال هناك أرغم الآلاف على الفرار من منازلهم داخل عفرين، والاتجاه صوب مناطق خاضعة لسيطرة الحكومة».

وشنت تركيا هجوماً على عفرين في يناير، مستهدفة القوات الكردية السورية في المنطقة.

من ناحية أخرى أجلى النظام السوري الثلاثاء، مئات المقاتلين الإسلاميين من حي القدم، أحد الجيوب التي سيطروا عليها لسنوات جنوب دمشق، وتم نقلهم بواسطة حافلات إلى شمال البلاد، وفق المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وأكد الهلال الأحمر السوري حصول عملية الإجلاء من حي القدم. وأكد مراسل في محافظة إدلب في شمال غرب سوريا، آخر المناطق التي لا تزال خارج سيطرة النظام السوري وصول نحو 300 مقاتل.

وأعلن المرصد السوري، أن «اتفاقاً تم التوصل إليه في سبتمبر 2017، بين النظام وفصائل إسلامية أبرزها هيئة تحرير الشام، جرى تطبيقه اليوم».

وكانت هيئة «تحرير الشام» تشكل مع حركة «أحرار الشام» وفصائل أخرى ما كان يعرف بـ«جيش الفتح» الذي تمكن صيف العام 2015، من السيطرة على كامل محافظة إدلب.

وإلى جانب هيئة «تحرير الشام» يتواجد في حي القدم مقاتلون من «أجناد الشام».

وقال مدير المرصد رامي عبد الرحمن، إنه «تم نقل 1300 شخص على الأقل، عبارة عن مقاتلين مع أفراد من عائلاتهم من الحي».

وأوضح، أن معظمهم توجه إلى إدلب التي استقبلت العديد من المقاتلين الذين تم إجلاؤهم سابقاً بموجب اتفاقات مماثلة.

وأكد مسؤول في الهلال الأحمر السوري في دمشق، أن المنظمة تشارك في عمليات الإجلاء من حي القدم، دون تحديد عدد الذين تم إجلاؤهم.

وشاهد مراسل وصول حافلات تنقل مقاتلين بأسلحتهم الخفيفة إلى قلعة المضيق عند الأطراف الجنوبية لمحافظة إدلب.

وخلال سنوات النزاع، شهدت مناطق سورية عدة بينها مدن وبلدات قرب دمشق عمليات إجلاء لآلاف المقاتلين المعارضين والمدنيين بموجب اتفاقات مع القوات الحكومية وإثر حملات عسكرية عنيفة.

وشهد حي القدم عمليات إجلاء لمتشددين في 2016، فيما وافق مقاتلون آخرون على الالتحاق بقوات النظام.

ويشن النظام السوري منذ 18 فبراير حملة عسكرية على الغوطة الشرقية، تمكن خلالها من فصل مناطق سيطرة الفصائل إلى ثلاثة أجزاء، كما قتل أكثر من 1100 مدني وفق حصيلة للمرصد.

وأكد المرصد، إخراج تنظيم داعش الذي كان له تواجد محدود في حي القدم الثلاثاء، بعد اشتباكات مع قوات النظام إلى أطراف من جهة الحجر الأسود.

كذلك تم إجلاء مدنيين من مناطق سيطرة الفصائل المعارضة في الغوطة الشرقية، في عملية هي الأولى من نوعها منذ بدء الحملة العسكرية.

ومن شأن الاتفاق الذي أعاد حي القدم إلى سيطرة دمشق أن يمهد الطريق لمزيد من عمليات الإجلاء من جيوب صغيرة أخرى لا تزال خارج سلطة الحكومة.

وبين تلك الجيوب حي جوبر، والحجر الأسود واليرموك، وهو مخيم فلسطيني يتمركز فيه مقاتلون من تنظيم داعش.

من جهة أخرى دفع النظام السوري بتعزيزات عسكرية من قواته وميليشيات إيرانية وحزب الله اللبناني على مشارف محافظة درعا، جنوبي البلاد، في وقت تحدثت فيه تقارير عن حشود ضخمة، لما يُسمى الجيش السوري الحر في المحافظة، تمهيداً لمعارك مرتقبة.

وشنت طائرات النظام أخيراً، غارات جوية على قرى في درعا التي تعيش هدوءاً منذ اتفاق تخفيف التوتر الذي أقر في العاصمة عمان برعاية الولايات المتحدة وروسيا الصيف الماضي.

ودخل الجنوب السوري «تخفيف التوتر» في 9 يوليو 2017، ومنذ ذلك التاريخ لم يحلق الطيران الحربي في سماء المحافظة.

وقال معارضون سوريون إن «المعارك على وشك العودة إلى درعا في وقت قريب، النظام جلب تعزيزاته وانتهك هدنة عمان».

وقال الناشط الإعلامي أحمد المسالمة إن «الجيش الحر يستعد لتنفيذ عملية ضد النظام للتخفيف على الغوطة الشرقية».

وحسب المسالمة، فإن غارات طيران النظام على درعا تبدو ضربة استباقية للقوات التي بدأت بالحشد لتنفيذ عملية لم يحدد وقتها.

من جهته، قال الناطق باسم جيش الثورة أبو بكر الحسن إن «درعا تعرضت لأكثر من 20 غارة جوية في الأيام الماضية»، مبينا أن الجيش الحر رد على مصادر القصف التي تستهدف المدنيين بالمنطقة.

وأكد أبو بكر إن قوات الجيش الحر رفعت الجاهزية تحسبا لأي عملية يقوم بها النظام ويفتح معركة تجاه المناطق المحررة في درعا.

واعتبر المعارض السوري أن المنطقة لا تزال ضمن مناطق خفض التصعيد، وأن النظام لا يملك قراره فيها، لكن القرار في أيدي الروس والإيرانيين، مستبعداً فتح جبهات قتال جديدة خاصة بعد الخسائر الكبيرة التي منيت بها المليشيات في معركة الغوطة الحالية، وفق قوله.

وبالتزامن مع ذلك، دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى اجتماع عاجل في الأردن لقلقها من الهجمات داخل منطقة عدم التصعيد.

وفي سياق متصل، كشفت وسائل إعلام سورية عن وصول عشرات الجنود الأمريكيين والبريطانيين إلى قاعدة التنف، على الحدود السورية الأردنية العراقية.

ويرى مصدر مطلع في جنوب سوريا أن العملية المرتقبة قد تستهدف بشكل رئيسي القوات الإيرانية خاصة في شمال درعا والقنيطرة.

من جانب اخر قال المرصد السوري لحقوق الإنسان أمس الأربعاء «إن ضربة جوية قتلت 12 شخصاً من أعضاء فيلق الرحمن المعارض في الغوطة الشرقية بينهم اثنان من قادة الجماعة».

ولم يتسن الحصول على تعليق من المتحدث باسم الجماعة.

وقال المرصد اعتماداً على تقارير لمقاتلي المعارضة، إن الغارة روسية ونفذها الطيران الروسي الثلاثاء.

وقال رامي عبد الرحمن مدير المرصد إن «القائدين هما أبو محمد سيف وأبو محمد جبر».

اجتماع لوزراء الخارجية والري ورؤساء مخابرات مصر والسودان وإثيوبيا 4 و5 إبريل

سد النهضة

«وكالات» : أعلنت دولة السودان، تحديد يومي 4 و5 أبريل المقبل، لعقد اجتماع وزراء الخارجية والري ورؤساء أجهزة المخابرات في دول مصر والسودان وإثيوبيا لبحث مشكلة سد النهضة.

وقال سفير السودان بالقاهرة عبد المحمود عبد الحليم لـ24 إن بلاده وجهت الدعوة رسمياً لعقد الاجتماع الثلاثي لوزراء الخارجية والري ومدراء أجهزة المخابرات في السودان وإثيوبيا ومصر بشأن سد النهضة في الخرطوم يومي 4 و 5 أبريل المقبل إنفاذاً لتكليف القمة الثلاثية السودانية الأثيوبية المصرية التي عقدت على هامش القمة الأفريقية أخيرا بأديس أبابا.

وأضاف السفير أن بلاده سلمت الدعوة لوزارة الخارجية المصرية وعبرها لجهات الاختصاص المعنية سواء المخابرات العامة أو وزارة الري.

وكان من المقرر عقد الاجتماع نهاية فبراير الماضي، قبل أن يتم تأجيله بسبب تطورات الأحداث في إثيوبيا واستقالة رئيس وزرائها هايلي ماريام ديسالين.

القاهرة تترأس مؤتمر الأونروا في روما حول العجز المالي للمنظمة

مصر: أرقام هاتفية خاصة للإبلاغ عن «الأخبار والشائعات»

القاهرة – «وكالات» : توجه وزير الخارجية سامح شكري مساء الأربعاء، إلى العاصمة الإيطالية روما حيث يترأس المؤتمر الدولي لدعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا، إلى جانب وزيري خارجية الأردن والسويد، باعتبار مصر رئيساً حالياً للجنة الاستشارية للوكالة.

وأوضح المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية أحمد أبو زيد، أن الاجتماع يعقد على خلفية العجز المالي الكبير في ميزانية الوكالة لـ 2018، والذي يُهدد عمل الوكالة بعد تقلص قدرتها على خدمة اللاجئين الفلسطينيين.

وأشار أبو زيد إلى أن مصر تشدد في اتصالاتها مع الأطراف الفاعلة على أهمية عدم ربط المساهمات المالية لأغراض إنسانية والمطالب ذات الطبيعة السياسية، لما فيه من تسييس واضح لقضايا إنسانية في المقام الأول.

وزير الخارجية المصري سامح شكري

وأكد أبو زيد الدعم المصري المستمر لعمل الوكالة، مشددا على ضرورة الحفاظ على عمل الأونروا والإبقاء على المساهمات فيها حتى حل القضية بشكل نهائي، موضحا أن ذلك ما توافق عليه المجتمع الدولي وفق ما جاء في قرار الجمعية العامة رقم 194 المنشئ للوكالة.

من ناحية أخرى أعلنت النيابة العامة في مصر عن تخصيص أرقام هاتفية، يبلّغ عبرها المواطنون عن أي أخبار كاذبة وشائعات، تُنشر عبر وسائل الإعلام المختلفة ووسائل التواصل الإجتماعي، للمساس بأمن البلاد أو ترويع المواطنين.

وذكر بيان، لمكتب النائب العام المصري، أن تلقي البلاغات سيكون عبر رسائل تطبيق «واتس آب»، أو الرسائل النصية، على أن يُرفق مع البلاغ بيانات المبلغ ومحتوى البلاغ، وحددت النيابة أرقاما للنطاقات الجغرافية المختلفة في أنحاء البلاد، وفق هيئة الأخبار البريطانية «بي بي سي» أمس الأربعاء.

وردا على سؤال حول هذا القرار، قال وزير مجلس النواب المستشار عمر مروان إن «النيابة العامة في مصر جهة قضائية من حقها تلقي البلاغات من المواطنين بالطريقة التي تحددها، وتحريك الموضوع لياخذ طريقة القضائي إذا توفرت فيه الأركان القانونية».

ويأتي هذا القرار قبل نحو أسبوعين من الانتخابات الرئاسية المصرية، التي يتنافس فيها الرئيس الحالي عبدالفتاح السيسي، ورئيس حزب الغد موسى مصطفى موسى.